

العادات الشعبية ودورها في نشر قيم ثقافة التنمية

أ.م.د. عبد الحكيم خليل

أكاديمية الفنون . المعهد العالي للفنون الشعبية _ مصر

الملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى دراسة التراث من المنظور التنموي بوصفه أساس الحفاظ على الهوية، وأساس الحفاظ على كيان المجتمع من جراء انغماس واندماج واختلاط الثقافة المجتمعية بالثقافات الأخرى في ظل سيطرة ثقافة العولمة. ارتباطاً بما يسمى بالسلوك الإنساني . الانتاج ، الابداع . الذي يواكب العمليات الرئيسة للتنمية المبتغاة بصورة تكفل تقدم المجتمع وتطوره. في ظل منظومة خاصة من القيم الاجتماعية والمعايير التي يكتسبها الفرد من خلال ما يسمى بالتنشئة الاجتماعية والثقافية المرتبطة بثقافة المجتمع الذي يعيش فيه. الكلمات المفتاحية: العادات . القيم . التنمية.

Abstract :

This paper seeks to study heritage from a development perspective as the basis of identity preservation and the basis of preserving the society's identity as a result of the assimilation, assimilation and mixing of societal culture with other cultures under the control of globalization culture. In connection with the so-called human behavior of production, creativity that coincides with the main processes of development desired in a manner that ensures the progress and development of society. In a special system of social values and standards acquired by the individual through the so-called social and cultural upbringing associated with the culture of the society in which he lives.

Keywords: Habits -values - development

مقدمة:

ينظر الكثير إلى التراث الشعبي بكونه موروثاً ثقافياً ويتم التعامل معه من منظور عاطفي أكثر من كونه مادة أساسية ورئيسية تسهم بشكل مباشر في بناء المجتمع وتقدمه. وبينما سعى الغرب في تسجيل وقائع تراثهم الشعبي على أكمل وجه، ظلت منطقتنا العربية بكل أسف في مراحلها الأولى وفي طورها الأول لجمع المادة التراثية بطريقة علمية يستفاد منها على أكمل وجه. فبينما أشبع الموروث التراثي دراسة وبحث في المجتمع الغربي، لازلنا في منطقتنا العربية نعاني من فقر شديد ومدقع من هذه الدراسات، ومن حتى فكرة الاهتمام بهذا التراث وفهمه ودراسته من منطلق علمي.

وتعد دراسة التراث من المنظور التنموي قضية هامة وجوهرية بالنسبة لأصحاب الاهتمام في الدراسات التنموية في المجتمع. فالتراث كما يزعم الكثير وتشير إليه العديد من المحاولات البحثية الجادة هو أساس الحفاظ على الهوية، وأساس الحفاظ على كيان المجتمع من جراء انغماس واندماج واختلاط الثقافة المجتمعية بالثقافات الأخرى في ظل سيطرة ثقافة العولمة. فالحفاظ عليه تعتبر مسئولة الجميع وذلك للحفاظ على هوية المجتمع في عصر العولمة وفي عصر القرية الصغيرة الذي اختلطت بها الثقافات وتمازجت فيها المجتمعات. ولعل هذه هي الوظيفة الظاهرة والواضحة والجلية بالنسبة للتراث والاستفادة منه كما أشارت ويشير إليه العديد من الباحثين والمختصين.

إلا أن الوظيفة الأخرى والتي لا تقل أهمية بأي حال من الأحوال عن الوظيفة الأولى للتراث وهي تلك المرتبطة بالمفهوم التنموي للمجتمع. فالتراث جزء من المنظومة الرئيسية والمرتكزات الخاصة للتنمية الاجتماعية. وإذا أخذنا أبعاد التنمية الرئيسية، فإننا نجد أن لها بعدين رئيسيين كما يشير إليها الباحثون والمهتمون: البعد الأول هو البعد الكمي، والآخر يرتبط بما يسمى بالبعد الكيفي، فالبعد الأول المتمثل بالبعد الكمي هو ذلك المرتبط بتوفر البنية التحتية من مدارس ومستشفيات ونوادي ومنشآت وغيرها والتي تهدف في النهاية إلى خدمة الإنسان، وتحقيق القدر المناسب من رفاهيته. فتحقيق هذا القدر الكمي المرتبط بالمنشآت وجودته هو ما يعد ويصنف المجتمع في عداد دول الرفاه. وهو لا يتحقق. أي مجتمع الرفاه. إلا باستكمال الشق الآخر أو الجانب الثاني من أبعاد التنمية والمرتبط بالشق الكيفي وهو المهم هنا. ويرتبط هذا الجانب بما يسمى بالسلوك الإنساني الذي يواكب العمليات الرئيسية للتنمية المبتغاة. فالبعد الآخر للتنمية هو سلوك إنساني يواكب ويمشي جنباً

إلى جنب مع البعد الكمي. فلا يمكن أن تتحقق تنمية اجتماعية وتحقيق قدر من الرفاه إلا بعد توافر سلوك اجتماعي إنساني بناء وقادر على الانجاز والإنتاج بصورة تكفل تقدم المجتمع وتطوره. فمستوى العلاقات الاجتماعية وطبيعتها هما عنصران أساسيان في عملية التنمية الاجتماعية والتي يفترض أن تأخذ المنحنى التطوري والإنتاجي والإبداعي. فالسلوك بُعد رئيسي من أبعاد التنمية الاجتماعية. ولا شك هنا أنه عند الحديث عن السلوك الإنساني فإنه يرتبط هنا . أي السلوك . بمنظومة خاصة من القيم الاجتماعية والمعايير التي يكتسبها الفرد من خلال العمليات التربوية التي يمر بها، ومن خلال ما يسمى بالتنشئة الاجتماعية أو كما تسمى من قبل البعض بالتنشئة الثقافية. فهي عملية تربوية يكتسب من خلالها الفرد مجموعة من القيم والمعايير التي ينطلق من خلالها مكونه شخصيته التي تربي عليها.

ومن منطلق آخر مشابه هناك ما يسمى عند المتخصصين في مجال الأنثروبولوجيا النفسية بالتحديد بالبناء الأساسي للشخصية، وهو ما يحدد أن الفرد داخل المجتمع يمر بعمليات تربوية متشابهة في بداية حياته وقبل وصوله لسن السادسة من العمر، والتي من خلالها تتحدد ملامح شخصيته في إطار الثقافة التي ينتمي لها، ولكنه في إطار الكلية (أي في إطار ثقافة المجتمع) فهو يتشابه مع الآخرين في مقومات شخصية محددة وذلك نتيجة لهذه العوامل البيئية المحيطة ونتيجة للعوامل التربوية المشتركة.

وهنا ثقافة المجتمع تفرض عليه نمطاً محدداً ترسم شخصيته وشخصية أقرانه داخل المحيط الذي يعيش فيه. ولذلك فإن القيم الاجتماعية التي يكتسبها هي في النهاية محصلة بعمليات تربوية مشتركة مع الآخرين تفرضها ليست الأسرة فحسب، إنما تفرضها من يسهم في عملية التنشئة الاجتماعية ككل داخل المجتمع والثقافة الواحدة مثل المدرسة، وجماعة الأقران، والإعلام، وغيرها من المؤسسات التي تعتبر هي المسؤولة عن نقل الأساليب الخاصة بالتنشئة الاجتماعية لأفرادها. فما تحمله من معطيات وأبعاد وعناصر هو الذي ينقل إلى الأفراد داخل المجتمع. وهو في النهاية الذي يحدد السلوك التنموي من غيره ويرسم الملامح الرئيسة التي تجعل من هذا السلوك قادراً على الإنتاج والسعي نحو دفع عجلة التنمية إلى الأمام. فالسلوك الإنساني داخل المجتمع هو وليد لهذه العمليات.

ومن هنا جاءت أهمية المفاهيم الاجتماعية القويمة والصحيحة التي تنطلق من التراث الشعبي الذي يعزز منها ويدفع بها في سبيل النهوض بالسلوك التنموي نظراً لما تحويه من منظومة قيمية أساسية رئيسية نشعر جميعاً بأهميتها ونستعرضها بشكل مختصر

في السطور القادمة. بهدف الكشف عن التفاعل بين جماعة الحرفيين والمجتمع الخارجي في سبيل ترسيخ المفاهيم الاجتماعية الصحيحة من خلال منظومة التراث الشعبي كأحد أبرز الأدوات المستخدمة. فالورقة تحاول أن تجيب عن التساؤلات الآتية:

- . ما هي القيم التنموية التي من الممكن أن تُستمد من التراث الشعبي؟
- . وما هو واقع التراث الشعبي ودوره في المجتمع؟
- . كيفية حفظ التراث؟ وما هي أهمية التراث في ترسيخ المفاهيم الاجتماعية الصحيحة؟

أولاً: القيم التنموية في التراث المحلي: من المعروف أن المجتمع المصري بشكل عام، ينقسم إلى ثقافات فرعية كبرى أهمها:

- أ. الثقافة الرعوية: أي التي يعتمد أصحابها على الرعي سواء رعي الماشية أو الإبل، أي المجتمع الرعوي، كما في الواحات المصرية.
- ب. الثقافة الزراعية: والمنتشرة في الريف المصري.
- ج. الثقافة الساحلية: والخاصة بمجتمع الصيادين والتجارة البحرية التي تعتمد على البحر وخيراته.
- د. الثقافة الصناعية: والمرتبطة بالنشاط الصناعي سواء ارتبط ذلك بالحرف الشعبية والصناعات التقليدية، أو ارتبط بالصناعات الحديثة التي تعتمد على التكنولوجيا وأدواتها المختلفة.

ولعل أبرز ما في هذه الأنشطة الثقافية في المجتمعات المصرية أنها قد اعتمدت بشكل كبير ومباشر على مجموعة ومنظومة قيم خاصة أسهمت بشكل مباشر وتوافقت مع الظروف المحيطة. التي ولدت مجموعة من القيم المرتبطة بالعمل والإنتاج الداعمة لثقافة التنمية. فقيم الإخلاص، والولاء، والصبر، والتحمل، والتماسك الاجتماعي، والتعاون، والمساندة الاجتماعية، وغيرها من القيم التي ارتبطت بالنشاط الاقتصادي كانت هي في واقع الأمر قيم تنموية ساهمت وتساهم بشكل كبير على تطور العديد من الصناعات المحلية والشعبية المرتبطة بالبيئات المحلية الموجود بها.

كما أن هذه القيم أفرزت سلوكًا تماشى مع ظروف الحياة الاجتماعية السائدة في تلك الفترة فتولد نمطًا إنتاجيًا مميزًا في بيئات فقيرة نسبيًا. أدى إلى:

- أ. التأثير على المنظومة القيمية المرتبطة بالعمل وتأثر المفهوم الخاص بالإنتاج.

- ب . التوازن في التغيرات بين الجانب المادي واللامادي مع اختلاف السرعة.
- ج . التغير على مستوى العناصر اللامادية المرتبطة بالمعتقدات والفكر وهو ما انعكس في النهاية على السلوك الإنساني. وبالتالي وأثر على منظومة القيم السائدة والمرتبطة بالنشاط الاقتصادي.
- د . تدهور القيم المرتبطة بالعمل والإنتاج نتيجة الوفرة المادية المفاجئة والذي جعل الحصول على المقتنيات المادية أمراً سهلاً ودون عناء. وهو ما انعكس جلياً على انحدار وتدهور الصناعات التقليدية التي انقرضت ولم تتطور بعد أن كانت رائدة. فالسلوك الإنتاجي أصبح سلوكاً استهلاكياً وبدأ الاعتماد على الدولة بشكل مباشر وكبيراً أفقد هذه القيم أهميتها وفعاليتها.

فالتراث حمل مجموعة من القيم الرئيسة والهامة في مجال العمل والإنتاج اندثر معظمها نتيجة للنزعة الاستهلاكية التي عززتها الحكومات المحلية. وهي موقع المشكلة هنا، وضرورة العمل على إيجاد آلية مناسبة وفاعلية من أجل التركيز على هذا التراث وإبرازه. فكما سبقت الإشارة، فإن من وظائف التراث المحلي للمجتمع ليس فقط المحافظة على الهوية، إنما هو محاولة إحياء القيم وترسيخ المفاهيم الاجتماعية القديمة والصحيحة للمجتمع في إطار هوية أفرادها. فالهوية هي ثقافة، والثقافة هي مكونات كما يعرفها الأنثروبولوجيين تعبر عن كل مركب يشمل العادات والتقاليد والمعارف والفنون والآداب وقيم ومعرفة وكل ما يكسبه الفرد بحكم انتماءه للمجتمع. فإجمالي هذا المركب بما ذكر في نهايته هوية المجتمع، وثقافة المجتمع هي ثقافة استهلاكية، بحكم وجود منظومة قيمية استطاعت أن تقود هذه المجتمعات إلى الاستهلاك في ظل بيئة فقيرة. نرجو لها أن تكون إنتاجية تنموية.

فالتراث مجموعة من القيم الإنتاجية التي تحتاج إلى إحيائها وتعزيزها في مجتمعنا المعاصر، وهي الخطوة الرئيسية في اتجاه خلق بيئة تنموية مناسبة وسليمة. وتلعب العادات والتقاليد الموروثة دوراً هاماً في سيادة القيم الأخلاقية الموروثة والسائدة حتى الآن، بما تقوم عليه من تشجيع العمل الجماعي والمشاركة المجتمعية، وحماية الحرف والصناعات التقليدية بما تضمنه لها من تضامن وتكافل عائلي في العمل والإنتاج. ولا يمكن ضمان نجاح خطط التنمية البشرية المستدامة في المنطقة العربية والإسلامية بوجه عام وفي المجتمع المصري بوجه خاص دون الأخذ في الاعتبار لصرح

القيم والعادات والتقاليد المتوارثة التي تؤدي إلى إنجاح أو إفشال كافة صور وأشكال التغيير المستهدفة في خطط التنمية بوجه عام.

فلا شك أن العادات والتقاليد نجحت منذ زمن بعيد على أن يكون لها ظهير شعبي قوى ضاغط يعمل على حماية الإنتاج المحلي والقوى المنتجة، خاصة في المجال الحرفي، من أجل ضمان قدرة المجتمع وقواه الحية على مواجهة تحديات عصر العولمة. لكي تحمي المصالح الحيوية للشعب والمجتمع.

وهي تدعو . العادات والتقاليد . بلسان الحال إلى الاهتمام بها والمحافظة عليها ووضعها في الاعتبار عن طريق التمثيل الشعبي السليم، وصيانة حدودها دستورياً وقانونياً لبناء دولة عصرية حديثة متماسكة وتمسكة بهويته الثقافية الوطنية والقومية.

وفي ظل محاولات الفرد ككائن عضوي اجتماعي . يولد وينمو في المجتمع وفق نظام ثقافي معين . الحياة والاستقرار داخل جماعته، كان لزاماً عليه من خلال تعامله مع أفراد المجتمع أن يحرص ويحافظ على أشكالاً متنوعة من العادات والتقاليد المتوارثة منها التقليد والمشاركة والأخذ والعطاء مع الآخرين قصد تعلم القيم ونماذج السلوك والاتجاهات وإكسابه الأدوار المتوقعة منه، بوصف كل هذا نشاط هادف لتحقيق مطالب الفرد من المجتمع وأيضاً مطالب المجتمع من الفرد.

ونظرًا للعامل الجوهري والمباشر في اكتساب العادة وهو (التكرار) المصحوب بالإرادة والوعي والاهتمام . كعوامل متممة وغير مباشرة في تكوين العادات . على التعلم في إطار جماعة الأسرة، المدرسة، الحرفة...الخ.

وبناء على مجموعة العادات المكتسبة لدى الفرد والجماعة يصبح لكل جماعة ثقافتها المميزة لها التي تعيش في إطارها، ومع الزمن يتخلف عنها تاريخاً شاهداً على عادات وتقاليد وإنجازات الجماعة لتؤكد من خلالها على وجودها وحقوقها وقيمتها وهويتها الثقافية كعوامل مؤثرة يمكن أن تساعد على التقدم أو التخلف بين الجماعات والمجتمعات.

لذا سوف يهتم الباحث في ظل حرصه على توضيح دور العادات والتقاليد في نشر القيم الداعمة لثقافة التنمية والتي من خلالها يمكن التأكيد على الهوية الثقافية للمجتمع المصري بوجه خاص، وفتح آفاق المشاركة في الحياة الثقافية مع المجتمعات الداعمة لمنظومات قيم مشابهة لنا قصد دعم التفاهم والاعتبار والاحترام بين الأفراد والأوطان في مجابهة مخاطر الصراعات والتغلب عليها، من منطلق أن الثقافة هي مجمل الخطوط المميزة

روحانيًا أو ماديًا وفكريًا وحسيًا، هذه الخطوط التي تميز مجتمعًا ما أو مجموعة اجتماعية وهي تعني الفنون والآداب وطرائق الحياة ونوعية الحياة الاجتماعية ومنظومة القيم والعادات والتقاليد والمعتقدات.

1. العادات الشعبية كرهان لنشر قيم تنموية: إن بناء العلوم العصرية ونشر التكنولوجيا المتطورة، وبناء مؤسسات الدولة الحديثة لا يتعارض أبدًا مع تمسك الإنسان بهويته الوطنية والقومية، وبكل ما في تراثه الفكري من قيم إيجابية. فالمعاصرة السليمة تحمي الهوية والأصالة إلى أبعد الحدود.

لكن حماية الذات والهوية لا تعني استعادة أمجاد الماضي وتحويل التاريخ إلى عبء بدل أن يكون الماضي الذهبي حافزًا لبناء تاريخ أفضل. فالحفاظ على التراث بكل أشكاله المادية والثقافية هو المدخل السليم للحفاظ على قيم الحضارة والمدنية في العالم كله. ويعتبر صرح العادات والتقاليد الشعبية والقيم الإنسانية المصاحبة لها هو الحاضن الأمين للخبرات المادية وللقيم والمبادئ الروحية والأخلاقية. وهذه القيم مجتمعة تشكل العمود الفقري لإرساء دعائم البنى التحتية الثقافية للتنمية الإنسانية الشاملة.

فجد أن الدول المتقدمة تعمل على إحياء الفنون الشعبية و التقليدية وما يتصل بها من عادات وتقاليد شعبية محببة. وهي تساعد مجتمعة على رفع المستوى الثقافي للمواطنين، وحماية المعتقدات الشعبية السائدة في المجتمع، وتطوير الإنتاج الفني، وإقامة المعارض المحلية والدولية للفنون الشعبية بما يساهم في التقارب الثقافي بين دول العالم.

لذا يعد إقامة التواصل الفاعل بين الهيئات والمنظمات الثقافية، العربية والإسلامية والدولية هو من أنجع السبل لتعزيز حوار الثقافات والحضارات. فثقافة عصر العولمة تحمل أبعادًا تقنية بحتة تهدد الخصوصيات الثقافية لكثير من شعوب العالم، ومنها الشعوب العربية والإسلامية، وهي تتساقط ركائز البنى التقليدية والحرفية على المستويين المادي والروحي. وفي ظل هيمنة مقولات الثقافة الاستهلاكية لعصر العولمة تفقد القوى والجماعات التقليدية القدرة على التضامن المادي والروحي.

2. العادات والتقاليد الشعبية في مواجهة تحديات التنمية:

من المتوقع بروز عوامل سلبية كثيرة ترافقها حركات تمرد وعنف واحتجاج ضد العمليات التنموية التي يصاحبها تغيير في بنية المجتمعات. وخاصة إذا ما كانت هذه التنمية غير مدروسة مما يصحبها تهديد بتفكيك النشاط التعاوني والأشكال التقليدية لعلاقات

اجتماعية وثقافية جادة، وكذا علاقات العمل والإنتاج الحرفي في مختلف جوانبه. وأبرز مخاطر تلك السياسات التنموية:

أ. تفكيك أشكال الأسرة الممتدة التي كانت المأوى الأول والأساسي الداعم لقيم اجتماعية تهتم بالعادات والتقاليد الموروثة، وتحفظ لأفراد المجتمع ثقافة التنوع والاختلاف الفكري والاعتقادي.

ب. تفكيك العلاقات الاجتماعية عبر سلسلة من القرارات والمراسيم التي تنسف ركائز النظام الاجتماعي. من خلال وسائل الإعلام المختلفة التي تدعو إلى الانغلاق بدلاً من الانفتاح، والفردية بدلاً من الجماعية، والخوف بدلاً من الشجاعة... الخ. كما تشجع الأشكال الجديدة من العلاقات الاجتماعية المصاحبة لثقافات عصر العولمة والتكنولوجيا المتطورة على نشر قيم الفردية والأنانية الضيقة.

ج. تنشر العولمة الجديدة ثقافة متقلبة من جميع القيم التقليدية. وهي توظف التكنولوجيا المتطورة في خدمة تعظيم الإنتاج وتقديم سلع استهلاكية بكميات كبيرة، وبكلفة مالية رخيصة. مع تجاهلها للعنصر البشري. وثقافته الخاصة. الذي هو أساس تنمية المجتمعات وتطورها.

د. لم يعد هاجس الشباب في عصر العولمة الراهنة النضال من أجل رفع الأجور وتقديم المزيد من الخدمات الاجتماعية بقدر هاجسهم أولاً من أجل إيجاد عمل ثابت. فالمؤسسات والمصانع الحديثة تدار بتكنولوجيا شديدة التطور، وتتسبب بنشر البطالة سنوياً في صفوف ملايين الشباب.

لذا أصبح من الضروري أهمية الوعي بالعادات والتقاليد والقيم المصاحبة لها في عملية التنمية. ويستوجب للبدء في أي عملية تنموية داخل مجتمع من المجتمعات أن يحرص القائمون على هذه العمليات التنموية أن يكونوا على علم ودراية بعادات وتقاليد المجتمع موضوع التنمية حتى يمكن استثمارها بشكل جيد مفيد يخدم العملية التنموية ومراحل تنفيذها بشكل لا يعرقل مسيرتها أو يؤدي بها إلى الفشل في التطبيق.

ومن ثم يجب على الخبراء والساسة القائمين على عمليات التنمية البدء بـ :

1. دراسة تاريخ المجتمع وأهم مراحل تشكله.
2. التعرف على عاداته وتقاليدته واتجاهات الناس ومواقفهم من التغيير وخاصة المرتبطة والداعمة لعملية التنمية لاستثمارها في مراحل التنمية المجتمعية⁽¹⁾.

3. التعرف على المعتقدات الشعبية السائدة والتي يمكن أن تكون عائقاً في تنمية أماكن بعينها أو تكون مرتبطة ببعض الرموز التي تحمل قداسة في نفوس أفراد المجتمع المراد تدميته.
4. العمل على التوعية⁽²⁾ المجتمعية . كجزء من النسيج الثقافي للمجتمع . بأهداف عملية التنمية المزمع تنفيذها وحقيقة ما تصبوا إليه في الحاضر والمستقبل بشكل واضح ومستمر . وما قد يطرأ علي عملية التنمية من تعديلات . فالناس يتسمون بالقدرة على التغير والتشكل وهذا ينتج عنه تعديل وتغيير لوعيهم وإدراكهم لما يكتسبونه من خبرات.
5. التعرف على أشكال الاتصال السائدة داخل المجتمع محل التنمية لوضع إطار وشكل يساهم في تنظيم العلاقات والتفاعلات داخل المجتمع خلال عملية التنمية؛ حتى يتمكن الجميع من القيام بعمله بشكل منظم.
6. مراعاة التنوع في السكان . داخل المجتمعات الكثيفة بالسكان ..
7. الوقوف على أشكال القيم المتشابهة والاتجاهات ومستويات السلوك والصراعات التنافسية بين الجماعات ذات المصالح المختلفة.
8. التعرف على الميكانيزمات Mechanisms الرسمية والغير رسمية للضبط الاجتماعي⁽³⁾ والتي تكون أكثر فاعلية في الجماعات والمجتمعات التي تكون فيها العلاقات هي علاقات الوجه للوجه وتكون العلاقات قوية، وحيث يكون تقسيم العمل بسيط نسبياً⁽⁴⁾. وأهم هذه الميكانيزمات:
- أ . الأشخاص أو الجهات المحددة لتفسير وتطبيق القواعد أو الطرق الشعبية Folkways التي تشمل:
- (1) المعايير الراسخة للممارسات العامة مثل: تلك التي تتمثل في أنماط خاصة للزى والإتيكيت Etiquette.
- (2) الأنماط الخاصة لاستخدام اللغة.
- (3) الأعراف mores: المعايير المجتمعية المرتبطة بالشعور العميق بالثواب أو الخطأ والقواعد المحددة للسلوك والتي لا يمكن انتهاكها بسهولة.
- ب . الوسائل الغير رسمية للضبط من تكتيكات Techniques والتي بواسطتها يتمكن الأفراد الذين يعرف كل منهم الآخر على أساس شخصي أن يثبوا على أولئك الذين

يذعنون (يستجيبون) لتوقعاتهم كما أنهم يظهرون عدم الرضا بالنسبة لأولئك الذين لا يستجيبون لتوقعاتهم. ويمكن ملاحظة هذه التكنيكات في سلوكيات معينة مثل السخرية Ridicule ، والقليل والقال gonip ، والانتقادات criticisms أو التعبير بالرأي.

وتحتل سياسة دعم العادات والتقاليد الشعبية الداعمة لعمليات التنمية المستدامة، وترسيخ القيم المصاحبة لها دورًا مركزيًا في كثير من تجارب التحديث الناجحة في العالم، وفي طليعتها تجارب التحديث الآسيوية. فقد تمت تنشئة المواطنين في تلك الدول على احترام قيم التراث بكل تقاليده الإيجابية، والعمل على إبقائها حية في نفوس الأجيال الجديدة، وربط الثقافة التقليدية بالتنمية الشاملة بهدف الحفاظ على القيم التراثية التي بقيت حية في مؤسسات الدولة العصرية وأعمال القادة المتتوريين فيها.

ويشير مفهوم القيم إلى مجموعة من التصورات والمفاهيم التي تكون إطارًا للمعايير والأحكام والمثل والمعتقدات والتفضيلات التي تتكون لدى الفرد من خلال تفاعله مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية، بحيث تمكنه من اختيار أهداف وتوجهات لحياته ويراها جديرة بتوظيف إمكانياته وتتجسد من خلال الاهتمامات أو الاتجاهات أو السلوك العملي أو اللفظي بطريقة مباشرة وغير مباشرة⁽⁵⁾.

والتنمية المجتمعية بحاجة إلى مجموعة من القيم والمعايير الحديثة. وهي بحاجة إلى أن يدرك الفاعلون الأفراد وجود بعضهم البعض وأن يكونوا قادرين على خلق شبكات اجتماعية تتخطى حدود العائلة والقبيلة والعشيرة. وهذا الرأس مال الاجتماعي بدوره رأس مال اقتصادي لأنه يوفر بيئة مواتية للإنتاج والادخار وصناعة الثروة، مع وجود الدافعية للعمل والالتزام الاجتماعي. فالوعي جملة من التصورات والمعتقدات والرؤى التي تعين موقف الإنسان من الحياة وتحدد سلوكه⁽⁶⁾.

هذه التصورات والمعتقدات والرؤى التي تكون الوعي الإنساني أهم ما فيها أنها تظهر في ممارسة الحياة اليومية للأفراد في مواقفهم من عالمهم المعاش. حيث يحدد الوعي التنموي في ضوء دلالات ذاتية اجتماعية. مثل القيم والاتجاهات والمعتقدات والتوجهات والافتراضات الأساسية التي تشكل ركائز لما هو سائد بين الأفراد داخل المجتمع⁽⁷⁾.

فكل شخص يجلب مجموعة من المعتقدات الشخصية والقيم إلى العمل. فالقيم الشخصية والاستنتاجات الأخلاقية تحول هذه القيم إلى سلوك في نطاق العمل في صنع

القرار في المنظمة. فالخلفية العائلية والقيم الروحية للمدراء توفر المبادئ التي من خلالها يقوم بتنفيذ العمل⁽⁸⁾.

وسوف نعرض لأهم العادات الشعبية التي تدعم عملية تنمية المجتمع المستمرة والتي لا غنى عنها في ظل محاولات المجتمع الجادة والمستمرة في الحفاظ على هويته الثقافية والقومية العربية والإسلامية.

وأهم هذه العادات والتقاليد الشعبية الداعمة لعمليات التنمية المجتمعية ما يلي:

أ. **احترام كبار السن:** يمثل كبار السن ثروة الوطن التي ترعى المجتمع وتوجه طموحاته من خلال الخبرة والتجربة، وهؤلاء الكبار في بلادنا الشرقية مرجعية الأسرة وواجهتها. كما أنهم شهود عيان على أحداث عديدة سواء على المستوى الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي..الخ. واحترام كبار السن في مجتمعاتنا العربية والإسلامية عادة شعبية وتقليد متوارث، لهم مكانتهم داخل أسرهم ومجتمعاتهم فهم واجهة هذه الجماعات وتاريخها وجذورها، وهم يتعدون كونهم بشرًا ليصبحوا رمزًا لجماعاتهم وأسرهم. فهم حملة التراث وخلاصة الخبرة الإنسانية، التي تجعلهم شركاء فاعلين في عملية البناء والتنمية المجتمعية. فهم همزة الوصل في الموروث الشعبي بين الماضي والحاضر.

وتؤكد "إيمان مهران" على دور كبار السن في توثيق وتنمية موروث الثقافة الشعبية، والتي تستدعي اختيار كبار السن كمصدر أساسي لتوثيق التراث⁽⁹⁾.

وتشير نتائج دراسة "عزة أحمد صيام"، حول مشاركة كبار السن في إدارة شؤون القرية دراسة ميدانية أجريت على مجتمع ريفي بمحافظة الشرقية حول "أساليب حل النزاع ودور كبار السن في القرية المصرية" إلى رضا كافة أطراف النزاع عن حل نزاعاتهم عن طريق المجالس العرفية لما تتمتع به من مصداقية وثقة وحياد وديمقراطية وأن أحكام هذه المجالس لها قوة الأحكام القضائية ولا تقل عنها والتي يفصل فيها كبار السن⁽¹⁰⁾.

ب. **نقل المعرفة:** تمثل عملية نقل المعرفة والخبرات التراثية من جيل إلى جيل مقبل تحمل فيها خبرات كبار السن ومعارفهم وتجاربهم الحياتية من أهم العادات والتقاليد المتوارثة التي يحرص عليها كبار السن مع أبنائهم وأحفادهم سواء كان ذلك عن طريق النقل الشفاهي أو الممارسات والسلوكيات اليومية، والتي تحمل بداخلها آثار الماضي ليمثل صرحًا تعليميًا وتجارب حياتية سابقة، تمكن للجيل اللاحق عليها أن ينقذ منها ما يفيد مستقبلًا ويحطه بل ويدفعه ليؤمن نفسه ضد مخاطر الحياة وكوارثها.

وترتبط عملية نقل الخبرات والمعارف المرتبطة بالتراث الثقافي في خبرات الكبار، بخطوات أو مراحل متتالية في شكل هرمي من البسيط إلى المركب ومن السهل إلى الصعب ومن المحسوس إلى المجرد.

ج . إعادة إنتاج المعرفة: وهي عملية منوط بها أو يقوم بها الجيل اللاحق في إطار ما يتسم به العصر من تطور وتغيير وتجديد متلاحق لتحقيق أهدافهم. بقصد ملائمة الخبرات السابقة في حل مشكلات العمل واستخدامها في تغيير أو تحسين أعمالهم كما هو ملاحظ بالنسبة للحرفيين والعاملين بالصناعات التقليدية. وتحدث بلا شك نقاشات ومراجعات بين الجيل السابق والجيل اللاحق في مدى أهمية إحداث تلك التغيرات في عملية شد وجذب لا تنتهي إلا باقتناع أحد الجيلين أو تحمل الجيل اللاحق من الشباب المسؤولية كاملة وما ينتج عنها من آثار.

وتتأثر عملية نقل المعارف والخبرات ببعض المؤثرات أو العوامل التي تؤثر في مدى ما يمكن للجيل اللاحق الاستفادة من هذه الخبرات من عدمه، ولا بد لناقل المعرفة من الانتباه لها وتحديدها جيداً ومراعاتها، مثل:

(1) النضج المعرفي أو العقلي لدى المتلقي.

(2) المرحلة العمرية التي يمر بها المتلقي.

(3) خبرات النجاح والفشل لدى المتلقي.

(4) طبيعة المعرفة ونوعها التي ستقدم للمتلقي.

وفي ظل المعرفة التكنولوجية التي تنتشر في عالم المعرفة اليوم يتمكن الجيل الحالي من تكوين خبرات وتصورات تساعده في إنتاج حرفته بقدر أسهل وأيسر من خلال استخدامه لبعض التقنيات والآلات الحديثة التي تساعده على إنجاز حرفته مع عدم المساس بأصل الصنعة أو الحرفة وجمالها التراثي الذي يعطيها قيمة تراثية قد لا تتوافر لغيرها من الصناعات الحديثة.

لذا فمن الاستراتيجيات الأخرى التي نوصى بها في عملية نقل المعرفة:

(5) أن يربط الجيل السابق بين المعرفة المسبقة لدى المتعلم وبين اهتماماته.

(6) مراقبة الجيل اللاحق لتعديل وتصحيح المفاهيم المرتبطة بانتقال المعرفة لديه أولاً بأول حتى لا تشوه الحقائق والمعارف التراثية لديه. وتكون النتائج واضحة وملموسة.

- (7) قد يكون من الضروري تغيير بعض الاعتقادات الشخصية المسبقة عن مادة المعرفة المرتبطة مثلاً بالحرف المراد تعليمها له.
- (8) زرع الثقة لدى المتعلم في أهمية ما يتعلمه ودوره الإيجابي الذي يمكن أن يقوم به في المستقبل مثل تطوير الحرفة وتحديثها.
- د . تطوير المعرفة وتوزيعها:**
- يركز تطوير المعرفة على زيادة قدرات ومهارات وكفاءات عمال المعرفة من خلال:
- (1) إقامة اتحادات ونقابات للعاملين بكل حرفة.
 - (2) الاهتمام بالأفراد ممن لديهم فهم وقدرة على تطوير الحرف بأنفسهم.
 - (3) تبني ثقافة تركز على القيم . أو تعيد تشكيل الصعوبات التي تعترض العاملين على شكل تحديات للتغلب عليها.
 - (4) استخدام لغة التوجه بالفعل في تنفيذ القرارات.
 - (5) الحرص على وصول المعلومات حقيقةً أو ضمناً إلى عقول أصحاب الحرف والعاملين بها وخبراتهم.
 - (6) تبني ودعم ثقافة التغيير التي تؤدي إلى:
- (أ) العمل على تشجيع أفراد المجتمع على المشاركة و التعاون داخل بيئاتهم الاجتماعية.
- (ب) مساعدة الأفراد على التفكير الناقد و الإبداعي.
- (ج) تنمية مهارات حل المشكلات.
- (د) تشجيع الأفراد على استخدام شبكة المعلومات، ومساعدتهم في التعبير عن آرائهم وأفكارهم.
- (هـ) مساعدة الأفراد في اكتشاف المضامين القيمة المرتبطة بثقافة التغيير في مجتمعنا.
- (و) تأكيد المضامين القيمة والاجتماعية والإنسانية في دلالات توظيف المعرفة العلمية في المجتمع.
- (ز) تعريف الأفراد بطبيعة التنمية وثقافة العلم وعلاقتها بالمجتمع.
- (ح) مساعدة الأفراد على فهم و تقدير كيفية الارتباط بين قيم العقيدة وقيم ثقافة التغيير.
- (ط) توضيح الاعتبارات الثقافية الحاكمة لتوجيه حركة التغيير في المجتمع.

(ي) تدريب الأفراد علي البحث واكتساب المعلومة والحصول عليها بأنفسهم وإتقان التعامل مع التقنيات الحديثة للراغبين في ذلك.

هـ الاستقلالية والاعتماد على الذات:

استقلالية: (اسم) واستقلال: مصدر استقلَّ (11)، والاستقلال هو: حقّ فرد أو جهاز أو جماعة في تنظيم شئونها الداخليّة بحرّيّة مطلقة دون التّأثّر بعامل خارجي. وترتبط الاستقلالية بمدى قدرة المجتمع على اعتماده على ذاته. وبقدر ما تحقق التنمية بالاعتماد على القدرات الوطنية، بقدر ما تزداد حصانة الاقتصاد والمجتمع ضد احتمالات الهيمنة الأجنبية (12).

والاعتماد على الذات ينطوي على معنى هام آخر ودلالة ايجابية ذات شان عظيم. فهو يتضمن التوجه للداخل في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية (أو ما يسميه البعض التنمية المتمحورة حول الذات)، وتحقيق أقصى تعبئة ممكنة للموارد الوطنية. وهذا بدوره يتضمن إفساح أوسع مجال ممكن لحركة الجماهير ومشاركتها في صنع التقدم، وأيضًا حصولها على نصيب عادل من ثمرات التقدم، ورسم سياسات التنمية انطلاقًا من احتياجاتها الفعلية.

وإذا كان الإنسان هو محور التنمية وهو صانعها لذا فإنه يجب أن يكون هو أول من تتول إليه خيراتها. يعني هذا أن التنمية الحقة هي بالضرورة تنمية بشرية أو إنسانية، وأن الاعتماد الأساسي في التنمية هو الاعتماد على البشر. ويترتب على ذلك منطقيًا أمران مهمان:

الأمر الأول: ضرورة الاهتمام بالبشر بإعطاء أقصى اهتمام ممكن لإشباع حاجاتهم الأساسية.

الأمر الثاني: ضرورة إشراك البشر في صنع القرارات في كافة المجالات وعدم الاكتفاء بتنفيذهم لها.

ومن ثم إعادة تشكيل برامج التعليم والثقافة (والقضاء على الأمية، لدعم قيم العمل المنتج وبناء روح المشاركة وإيقاظ الضمير الوطني).

ويتبع ذلك حتمية ضرورية هامة جدًا وهي: عدم استيراد خطط التنمية من البلدان الأخرى كطريقة تقليدية في معالجة التنمية، فليس هنالك أفراد أو مجموعات من البلدان النامية يتحملون مسؤولية الأفكار، مما يجعل الأفكار التنموية بدون جذور في تلك البلدان.

حيث ينبغي أن تشمل التنمية تدفقاً متبادلاً للأفكار داخل المجتمع، حتى نصل إلى درجة متقدمة من الاعتماد على الذات وتحمل المسؤولية في تطوير الأفكار على ضوء هذه التجارب الخاصة، ونشر هذه الأفكار والدفاع عنها.

لذا فإننا نؤكد على أن بروز عادات وأنماط جديدة هي مؤشر هام على حدوث تغير اجتماعي. وعندما تصبح هذه العادات والأنماط، مألوفة وشائعة لدى مجموعة من الناس، فإنها غالباً ما تنتج أشكالاً جديدة من السلوك الاجتماعي الذي يبرز بشكل نماذج وقواعد وشعائر وعادات وقوانين. وقد تكون رسمية وواضحة كالقوانين والخطوط والمبادئ التوجيهية الإدارية على سبيل المثال. ولكنها غالباً ما تكون غير رسمية، وضمنية، كالعادات اليومية والمعايير والنماذج والقيم الأخلاقية والاجتماعية.

و. **المساواة وتكافؤ الفرص:** إنه أحد أهم الأسس التي تقوم عليها العدالة الاجتماعية⁽¹³⁾، والتي ترمي إلى محو الامتيازات الخاصة والفوارق المصطنعة بين أفراد المجتمع. كما يتيح تفعيل هذا المبدأ تمتع كل فرد من أفراد المجتمع بخيرات بلاده بالقدر الذي تؤهله له كفاءته وقدراته الذاتية. ويعني أن نعطي للجميع في البداية فرصاً متماثلة ونراعي تماثل الشروط التي يوضعون فيها. وهو مبدأ يرفض التوحيد بين مواهب الأفراد واستعداداتهم، لأنهم من هذه متفاوتون طبيعياً، ولكنه يدعو إلى المساواة في الفرص الممنوحة لكل فرد مع غيره من الأفراد. وتوفير الشروط الضرورية لكل الناس سواسية ثم مكافأتهم على حسب أفعالهم وجهودهم.

وهناك اختلاف بين مفهوم العدل والمساواة. فالعدل في اللغة ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، أما المساواة هي التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون تمييز بسبب الدين أو اللون أو اللغة أو الجنس أو المستوى الاجتماعي. وبمعنى آخر فالعدل أن ينال كل ذي حق حقه، أما المساواة فهي أن ينال الجميع حقوق متساوية. ولم يأت في القرآن أبداً: أن الله يأمر بالمساواة! لكن جاء: "إن الله يأمر بالعدل"⁽¹⁴⁾، "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل"⁽¹⁵⁾.

ز. **المشاركة في خدمة المجتمع:** أصبح مفهوم المشاركة الشعبية يتردد ويستخدم في أدبيات التخطيط والتنمية منذ سبعينيات القرن العشرين وإن كان قد نص عليه القرآن الكريم منذ القرن السادس الميلادي كما ورد في قول الله ﷻ: (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ

وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ⁽¹⁶⁾. (...وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ)⁽¹⁷⁾.

وتعتبر الشورى أو الديمقراطية المرتكز الأساسي للتنمية بالمشاركة الشعبية فتوفير القدر الكافي من العدالة والحرية أمانة لازمان للممارسة الديمقراطية باعتبارهما الضمان الحقيقي للممارسة وأنها حق من حقوق الإنسان خاصة المشاركة في القرارات التي تخصه وتخص مجتمعه في مشاريع تنمية المجتمع وبرامجها⁽¹⁸⁾. فغياب الديمقراطية يطيح بكل مكتسبات التنمية عند أول منعطف أو أزمة.

التنمية اليوم مرتبطة بتوسيع قدرات وخيارات الناس، فالتنمية لن تكون فعلية و في صالح الشعب إلا إذا كانت قائمة على أسس ديمقراطية تؤمن بالشفافية والمشاركة لكل أركان التغيير Agent of change: من منظمات المجتمع المدني وهيئات حكومية والقطاع الخاص والجامعات ووسائل الإعلام... إلخ في العملية التنموية، "التنمية الديمقراطية تعمل على تكريس مبادئ المشاركة والإمماج من أجل تقدم اقتصادي، اجتماعي، ثقافي وسياسي".⁽¹⁹⁾. وتقاس الديمقراطية بمدى استقلالية الفعل الذي تقوم به الحركات الاجتماعية بمختلف توجهاتها، "فصلاحية الديمقراطية لا تقاس إلا بمدى مساهمتها في تحديث المجتمع و تعبئة كل المواطنين لتدبير أمثل لشؤونهم".⁽²⁰⁾، ويتم التركيز دوماً على الربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين التطور الديمقراطي السليم. فغياب الديمقراطية يطيح بكل مكتسبات التنمية عند أول منعطف أو أزمة. كما أن نماذج تغيير سابقة لا تحصى في المنطقة العربية والإسلامية، ومنها تجارب تبنت شعارات التأميم، والتعليم للجميع، ونفط العرب للعرب، وغيرها من الشعارات الشعبوية التي تحولت إلى نقيضها في الممارسة العملية. إلا أن التنمية والديمقراطية صنوان متلازمان.

ومن أولى ركائز التنمية المستدامة سياسة التركيز على العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة وتوليد نخب ثقافية حقيقية من طريق اعتماد الكفاءة فقط والرجل المناسب في المكان المناسب في العمل الإداري. فالإدارة مرآة الشعوب، وبفشلها تموت عملية التحديث في المهد. وغالبا ما تستخدم القوى المسيطرة الإدارة لنشر "ثقافة الفساد والإفساد". وذلك لأن المواطنين في أي منطقة هم أدري بخصائص ومشاكل مجتمعهم وهم كذلك الأدرى باحتياجاتهم والمعوقات التي تعدهم عن تنمية قراهم، لذلك من المنطق أن يكون لهم دور يؤدونه بناء على معرفتهم بمجتمعهم، وهو دور تكاملي مع جهات أخرى⁽²¹⁾.

ولعل مرد ذلك يعزى إلى أن هناك قناعة تامة بين المخططين والسياسيين والتنفيذيين بأن جهد الحكومة بمفردها، لا يمكن أن يحقق عملية التنمية بكل أهدافها بفعالية وكفاءة وديمومة دون مشاركة وجهد المواطنين المعنيين بالتنمية. وبالتالي فإن المشاركة بمفهومها التنموي تعني إشراك المجموعات والشرائح السكانية المستهدفة في جميع مراحل الخطة. بدءًا من تحديد وصياغة أهداف خطة التنمية الموجهة لتحسين أوضاعهم والمساهمة في تنفيذها وتقييمها وتقويمها. وهذا يعني التخطيط من أسفل إلى أعلى (Bottom up procedure) (22). وتختلف اهتمامات الأفراد داخل مجتمعاتهم تبعًا لمهاراتهم وقدراتهم وخبراتهم ودرجة كفاءتهم المطلوبة في المشاركة في خدمة جماعاتهم ومجتمعاتهم، حيث تمثل المشاركة والتطوع بفعل الخير في الجهود التنموية سواء بالرأي أو العمل أو التمويل أو غير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه والقدرة على التغيير الأفضل من خلال جهود أفرادهم. وتشير الدراسات إلى أن الخبرة التاريخية والاجتماعية للمجتمع المصري أكدتها قيم ومبادئ الحضارة المصرية، عبر التعاون والتكافل الاجتماعيين (23). وتعد المشاركة في الوقت ذاته عادة شعبية ترتبط بقيمة التعاون التي حثت عليها الرسائل السماوية منذ القدم. بما تمثله المشاركة من صمام الأمن للاستقرار الاجتماعي الذي يشكل القاعدة الصلبة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، التي تدعم و تساهم في نشر ثقافة التغيير الجذري في إطار عمليات التنمية المجتمعية.

وتتعدد الأهمية الفعلية للمشاركة الشعبية من المنظور التقليدي في:

- (1) المساهمة الإيجابية في إنجاح الفكرة أو المشروع التنموي.
 - (2) المساهمة في إشباع الحاجات وحل المشكلات.
 - (3) تحقيق التعاون والتكامل بين فئات المجتمع.
 - (4) الإحساس القوي بالانتماء.
 - (5) الجودة في الأداء.
 - (6) تنمية روح العطاء وحب العمل التطوعي.
- ح. العمل الجمعي أو الجماعي: فالمشاركة الاجتماعية لا يمكن أن يكون لها دور دون العمل الجمعي الذي هو مرادف لها في الوقت ذاته. ويستند العمل الجماعي إلى فكرة التطوع والدفاع عن المصلحة العامة، والتي بدونها "لا يرقى العمل إلى مستوى المجتمع، وتغلب

عليه سمة التبعر أكثر، لأنه غير متعقل في ضمير الأفراد، بمعنى لا يمتلكون المؤهلات ليتصوروا الجماعة التي ينتمون إليها⁽²⁴⁾. كما يرتبط بفكرة التعاون لحل مشكلة ما أو الاستجابة لحاجة⁽²⁵⁾ وفق إرادة تطوعية حرة، ليشكل فعلاً منظماً أو فعلاً جمعياً Action collective. والعمل الجمعي المنظم بدوره الفاعل يُكمل دور عمل الدولة في تنفيذ السياسات الاجتماعية لمحاربة الإقصاء والتهميش والفقر وتجسيد المشاركة الفعالة لجميع فئات المجتمع وبلورة البرامج والمشاريع التنموية، كما يعتبر قوة اقتراحية مهمة في أي عمل يتوخى معالجة المسألة الاجتماعية، وهو بمثابة الوسيط بين الدولة وأجهزتها الإدارية وبين السكان، كما يؤدي كذلك دوراً في تأطير المواطنين وتأهيل النخب المحلية.

وتعد العلاقات السائدة داخل العمل الجمعي أو الجماعي هي علاقات أفقية، فالنسيج الجمعي اليوم أصبح له مكانته البارزة في تحقيق التنمية المحلية في معناها الشمولي، والعمل على تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والحد من الفقر وفق مبدأ الحكامة الجيدة. وترتكز الوظيفة التنموية التي يؤديها العمل الجمعي أو الجماعي داخل المجتمع . والتي تتقاطع مع العديد من الوظائف الأخرى . على أساس تنمية قطاع ما في مجال ما سواء كانت التنمية فكرية ثقافية أو تنمية إنسانية أو بيئية... إلخ.

ط. دعم مبدأ الدافعية والرغبة للمشاركة والعمل: تتطلب المشاركة الحقيقية رغبة المواطنين المبنية على الوعي الكامل بمشاكل المجتمع وتوجهاته وثقافته . فالرغبة دونما معرفة بالمجتمع قد لا تقود إلى نهضته. وهي العنصر المولد للدافعية Motivation لأي نشاط. لذا فإن منح الفرص للراغبين من الشباب والنساء والفئات المهمشة . التقليدية . للمشاركة وتأمين حقهم في المساهمة في تنمية مجتمعاتهم، أمر في غاية الأهمية ولا بد أن تكون المشاركة حسب المجال ونوع النشاط أو البرامج والتخصص المطلوب في عملية التنمية.

ي. التواصل الاجتماعي: التواصل الاجتماعي يقصد به التأثير بالآخرين والتأثير عليهم أو بمعنى أوضح التبادل الثقافي والمعرفي والمعلوماتي بين أفراد المجتمع الواحد وبين مجتمع ومجتمع آخر وتبادل الخبرات والمهارات المختلفة واكتساب الآداب والثقافات واللغات والعادات الاجتماعية المختلفة بين مكونات المجتمع بتكلفة اقل وسرعة أعلى وأسلوب حديث. وحين نتحدث عن التواصل الاجتماعي عبر هذا البحث فإننا نسعى إلى الاستفادة من أفكار ومعارف غيرنا كما أننا نوافق على أن يستفيدوا من أفكارنا بل ويجب علينا

مشاركتهم بها. لذلك نسعى لاستكشاف قدرات الآخرين والبحث فيما يملكون من معارف عن شيء يزيد من ثقافتنا ويعزز من خبراتنا فكريا.

لذلك فإننا نقر بأهمية التواصل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات الحرفية لتحقيق مصالحهم والعمل على خدمة المجتمع وتعزيز روابطه وإثراء ثقافة وعلم أفرادهم والإسهام في نشر المعلومات والأخبار القيمة وتنمية خبراتهم وإمكانياتهم الفنية والمهنية والمهارية والمعرفية بوصفها أحد أشكال التنمية المستدامة في المجتمع.

ك. حرية الاختيار واحترام الاختلاف: الاختلاف سنة الحياة، واحترام الآخر واجب عند الاختلاف. هذا الامتزاج المتناغم المبني على قاعدة قبول الآخر واحترامه يساهم في شكل المجتمع والدولة المصرية المعاصرة بكافة الجوانب: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية.. ومن ثم يشارك الجميع في تدعيم أركان المجتمع والدولة استنادًا إلى قاعدة (الوطن للجميع والجميع للوطن). والفاعل الحر هو الذي يختار ما يريد ويقيد نفسه بعقله وإرادته، ويعرف كيف يستعمل ما لديه من طاقة وكيف يتنبأ بالنتائج وكيف يقرنها ببعضها البعض وكيف يحكم عليها، فحرية ليست مجردة من كل قيد ولا هي غير متناهية، بل هي تابعة لشروط متغيرة توجب تحديدها وتخصيصها. والحرية المسؤولة، هي الغذاء الضروري لحياتنا في الأساس، لا يكون الحوار إلا مع الآخر. وتحديدًا مع الآخر المختلف. فهدف الحوار هو شرح وجهة النظر وتبيان المعطيات التي تقوم عليها، وفي الوقت نفسه الانفتاح على الآخر لفهم وجهة نظره ثم للتفاهم معه. ذلك بأن التفاهم لا يكون من دون فهم متبادل. والحوار هو الطريق إلى استيعاب المعطيات والوقائع المكونة لمواقف الطرفين المتحاورين، ثم إلى تفاهمها.

والاجتهاد مصدر من مصادر ثقافتنا الإسلامية، فمن اجتهد وأصاب الحق فقد أجز أجرين. أجر الاجتهاد وأجر الإصابة للحق. ومن اجتهد وأخطأ فقد أجز أجرًا واحدًا لاجتهاده ولم يؤثم على "الخطأ". معنى ذلك أن الاجتهاد، كأى عمل فكري إنساني، مفتوح على الخطأ والصواب. فهو ليس مقدسًا ولا مطلقًا ولا ثابتًا، بل هو إنساني، محدود، ومتغير.

والحوار كطريقة من طرق المعرفة، يتطلب أولاً وقبل كل شيء الاعتراف بوجود الآخر (26) المختلف، واحترام حقه ليس في تبني رأي أو موقف أو اجتهاد مختلف فحسب، بل احترام حقه في الدفاع عن هذا الرأي أو الموقف أو الاجتهاد، ثم واجبه في تحمل مسؤولية ما هو مقتنع به. ومن أهم مهام الحوار في كونه وسيلة لتفسيح أزمة ولمنع

انفجارها. أو سعيًا لاستباق وقوع الأزمة ولمنع تكوّن أسبابها، أو محاولة لحل أزمة قائمة ولاحتواء مضاعفاتها. في هذه الحالات الثلاث تكون مهمة الحوار هي العمل على:

- (1) إبراز الجوامع المشتركة في العقيدة والأخلاق والثقافة.
- (2) تعميق المصالح المشتركة في الإنماء والاقتصاد والمصالح.
- (3) توسيع مجالات التداخل في النشاطات الاجتماعية الأهلية.
- (4) التأكيد على صدقية قيم الاعتدال وتوسيع قاعدتها التربوية.
- (5) إغناء الثقافة الحوارية التي تقوم على عدم رفض الآخر، والانفتاح على وجهة نظره واحترامها، وعدم التمرس وراء اجتهادات فكرية صدئة من خلال التعامل معها. أي مع هذه الاجتهادات. وكأنها مقدسات ثابتة غير قابلة لإعادة النظر.

ل. **التسامح:** التسامح هو التغاضي عن هفوات الآخرين وإيجاد الأعذار لهم. وهو يؤدي إلي تماسك واستقرار المجتمع. وهو قيمة ناجمة عن الاعتراف بكرامة الإنسان وحرية في أن يكون مختلفًا عن الآخرين، أن يؤمن ويتصرف كما يحلو له. والتسامح يعني الاستعداد لتقبل المختلف واحترام البشر المختلفين من حيث المظهر، لون البشرة، الجنس، الديانة والمعتقدات. وقاد أجاد فولتير التعبير عندما قال: " أنا لا أوافقك الرأي، لكني أدافع حتى آخر رمق عن حقك في قول رأيك".

والتسامح يعتبر مبدأ هام في الديمقراطية؛ فبفضله ينال الفرد والجماعة الحقوق في الدولة مثل حرية التعبير عن الآراء المختلفة، حرية انتظام كل مجموعة، الاختلاف والمساواة بين الأفراد.

كما أن التسامح يتيح المنافسة الحرة والانفتاح أمام الآراء المختلفة، حتى وإن كانت غير مقبولة. وهكذا تنشأ سوق حرة من الآراء.

ولا يتحقق التسامح وقبول الآخر، إلا بالحوار والتواصل، والمشاركة الحقيقية في اتخاذ القرار، لأن إقامة حوار بناء، وخلق فضاء للنقد والفكر المستقل يسود المجتمع حالة من الاستقرار والسلام والتعايش مهما اختلفت أعراق ومعتقدات أبنائه.

وتعد أهم قيم التسامح الديني:

- (1) أنه ضرورة وجودية: فالإنسان ابن بيئته، فهي التي تنشئه وتكونه وتلونه، وهي التي توفر له ما تملك مما يفي بحاجاته الأساسية، كما أنها هي التي تكفيه مع ما تقدّس من

شعائر وتطبعه بما تقدر من عادات، وهي التي تأقلمه بشكل يجعل ما هو من متعلقات ذاتيته يتناسق مع روحها العامة وينسجم مع ما لديها من غاية مشتركة.

من ذلك، نتبين أن التنوع بين الناس أفرادًا وجماعات ما كان انحرافًا ولا شذوذًا ولا مُروفاً، بل كان من طبيعتهم البشرية ومن أصل خلقتهم الآدمية، فهو ظاهرة ضرورية اقتضتها الفطرة الإنسانية واستلزمتهما النشأة الاجتماعية.

إنه تنوع في الطبائع والأمزجة والمواهب والميول والمؤهلات والطموحات. وإنه تنوع في أنماط الممارسات الاعتقادية وتباين في التمثلات الطقوسية وتغاير في التجليات السلوكية وتمايز في المنطلقات الفكرية.

وقد ألمح القرآن إلى ضرورة هذا الاختلاف النمطي، فقال: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا"⁽²⁷⁾. وإلى حتمية وجوده حتى يتمكن كل فرد وكل مجتمع من العيش حسب ما لديه من إرادة وحرية واختيار وبالطريقة التي يهواها ويرتضيها. وهكذا نلاحظ، أن الغاية من اختلاف الناس إلى شعوب وقبائل وتنوعهم إلى ثقافات ومذنبات إنما هو التعارف لا التناكر، والتعايش لا الاقتتال، والتعاون لا التظاحن، والتكامل لا التعارض، وبات واضحًا أن أهمية التسامح الديني تتمثل في كونه ضروريًا ضرورة الوجود نفسه.

(2) أنه يقتضي الاحترام المتبادل: مما تقدم، نتبين أن قيمة التسامح الديني تتمثل في كونه يُقرّ الاختلاف ويقبل التنوع ويعترف بالتغاير ويحترم ما يميز الأفراد من معطيات نفسية ووجدانية وعقلية ومخيال، ويقدر ما يختص به كل شعب من مكونات ثقافية امتزج فيها قديم ماضيه بجديد حاضره ورؤية مستقبله، هي سبب وجوده وسرّ بقاءه وعنوان هويته ومبعث اعتزازه.

(3) أنه يقتضي المساواة في الحقوق: فمن الواضح أن قيمة التسامح الديني تتمثل في كونه يقتضي التسليم المطلق. اعتقادًا وسلوكًا وممارسة. بأنه إذا كان لهؤلاء وجود فلأولئك وجود، وإذا كان لهؤلاء دين له حرمة فلأولئك دين له الحرمة نفسها، وإذا كان لهؤلاء خصوصية ثقافية لا ترضى الانتهاك فلأولئك خصوصية ثقافية لا تقبل المسّ أبدًا.

(4) أنه إرهابًا لإقامة مجتمع مدني: من الجلي أن التسامح الديني يُعدّ أرضية أساسية لبناء المجتمع المدني وإرساء قواعده، فالتعددية والديموقراطية وحرية المعتقد وقبول الاختلاف في الرأي والفكر وثقافة الإنسان وتقدير المواثيق الوطنية واحترام سيادة القانون، خيارات

إستراتيجية وقيم إنسانية ناجزة لا تقبل التراجع ولا التفریط ولا المساومة، فالتسامح . إذن . عامل فاعل في بناء المجتمع المدني، ومشجّع على تفعيل قواعده. وهكذا، نستخلص أن التسامح يستوجب الاحترام المتبادل، ويستلزم التقدير المشترك، ويدعو إلى أن تتعارف الشعوب وتتقارب.

م . التكافل والتضامن الاجتماعي: لفظ التكافل مشتق من مادة (كفل) وهي بمعنى الإعالة والنصيب والضمان⁽²⁸⁾. كما وردت مشتقات هذا اللفظ في العديد من آيات القرآن الكريم ومن أشهر معانيه التي وردت في القرآن الكريم الالتزام بالإعالة والحضانة والتربية⁽²⁹⁾، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقَوْنَ أَفْلاَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾⁽³⁰⁾، أي يلتزم بإعالتها وحضانتها وتربيتها كما وردت مشتقات هذا اللفظ في العديد من الأحاديث ومن أهم معانيه في الحديث هو تأكيد معنى الالتزام بالإعالة والحضانة والتربية، ومن قوله ﷺ: "أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة وله ولغيره"⁽³¹⁾ وضم الرسول ﷺ إصبعيه السبابة والإبهام.

يخلص الباحث مما سبق أن سمات لفظ التكافل في اللغة والقرآن والسنة تتمثل في كافل ومكفول وحاجات الكافل للمكفول، وتحقيق هذه الحاجات هو التزام على الكافل تجاه المكفول⁽³²⁾. هذا التكافل الاجتماعي يعنى التزام الأفراد والدولة والمجتمع عن إشباع الحاجات المادية والمعنوية لكافة أفراد المجتمع⁽³³⁾. ويتضح من التعريف السابق أن السمات الأساسية للتكافل الاجتماعي في الإسلام تتمثل في الآتي⁽³⁴⁾:

- (1) الفرد مسئول عن إشباع الحاجات المادية له وللمن يعول، كما أنه مسئول عن إشباع الحاجات المعنوية له ولغيره.
- (2) الدولة مسئولة عن إشباع الحاجات المادية لغير القادرين بالموارد المخصصة لذلك حيث أن دورها في ذلك يبدأ بعد عجز قدرة الفرد، ومسئولة عن تنظيم إشباع الحاجات المعنوية لكافة أفراد المجتمع.
- (3) المجتمع مسئول عن إشباع الحاجات المادية لغير القادرين في حالة عدم قيام الدولة بدورها أو في حالة عدم كفاية الموارد المخصصة لذلك، كما أنه مسئول عن إشباع الحاجات المعنوية لكافة أفراد المجتمع.
- (4) يتمثل المكفول في كافة أفراد المجتمع وذلك لأن كافة أفراد المجتمع (الغنى والفقير) في حاجة إلى إشباع حاجاتهم المعنوية بواسطة الآخرين، كما أن أفراد المجتمع الفقراء يحتاجون لإشباع حاجاتهم المادية.

(5) تتمثل الحاجات التي يكفلها الكافل للمكفول في إشباع الحاجات المادية والمعنوية للمكفول وهناك ارتباط بين إشباع الحاجات المادية والمعنوية ولذلك يشير أحد العلماء أنه كثيراً ما يرتبط نشاط تكافلي إجراء تكافلي مادي بآخر معنوي أو يتكامل إجراء تكافلي كبير بآخر صغير حتى يبدو الكبير في غياب الصغير وكأنه لا قيمة له (35).

(6) مسؤولية الكافل عن إشباع حاجات المكفول مسئولية إلزامية وليست تطوعية ويؤيد ذلك الكثير من الآيات والأحاديث في هذا الشأن منها قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (36) فالأمر الوارد يدل على الوجوب والبر يشمل كافة وجوه الخير، ومن السنة قوله ﷺ: "أيما أهل عرصه أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمه الله تبارك وتعالى" (37)، وما يؤيد ذلك أيضاً إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على الإجراءات التي اتخذها سيدنا عمر في عام الرمادة عندما أخذ فضول الأغنياء والأقاليم ووزعها على ذوى الحاجات وقال: "إني حريص على ألا أدع حاجة إلاّ سدتها ما اتسع بعضنا لبعض فإذا عجزنا تأسيساً في عيشنا حتى نستوي في الكفاف" (38).

يتضح من هذا التعريف أن الكافل والمكفول هو الجماعة والفرد والحاجات المكفولة تتمثل في إيجاد المجتمع الأفضل ودفع الضرر عن أفرادها.

وتتمثل الحاجات التي يحققها نظام التكافل الاجتماعي للأفراد في المجتمع بوصفها معيناً لا ينضب في حالة استمراريته وعاملاً هاماً ومساعداً رئيسياً في المشروعات التنموية للمجتمع والتي يقوم بعضها على المساعدات الخيرية والمعونات التي تحمل معنى التكافل والتضامن بين الإنسان والإنسان وبين الإنسان والجماعة وبين الجماعة والجماعة، وبين الإنسان والمجتمع وبين الجماعة والمجتمع الواحد بل تصل إلى ما بين المجتمع والمجتمعات الأخرى؛ فيما يلي (39):

(1) **الحاجات المادية:** ويتولى القادر مسئولية توفير هذه الحاجات له وللمن يعول، وللغير القادر فيقع على الدولة أو المجتمع عبء توفير هذه الحاجات، وتتمثل هذه الحاجات في الآتي:

(أ) الغذاء والملابس: ويجب أن يكون طيباً ويتجنب منه الإسراف والتبذير.

(ب) الملابس: ويتوفر للفرد كسوتان في العام أحدها للصيف والأخرى للشتاء.

- (ج) المسكن: ويكون مشتملاً على ما تحتاج الأسرة إليه من أثاث وممتع.
- (د) التعليم: ومما يدل على أهميته أن رسول الله ﷺ جعل من تعليم الأسير لعدد من المسلمين القراءة والكتابة سبباً من أسباب العفو عنه، ولقد كان الأسير يفدى بأربعة آلاف درهم (40).
- (هـ) الرعاية الصحية: حيث يتوفر للفرد داخل المجتمع سبيل للعلاج إذا مرض هو وأحد أفراد أسرته ولا يترك فريسة للمرض، توفر الدولة للأفراد الرعاية التي تؤدي إلى حمايتهم من الأمراض.
- (و) وسيلة انتقال: ويؤيد ذلك ما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال " من ولى للناس عملاً وليس له منزلاً فليتخذ منزلاً، أو ليست له زوجة فليتزوج، أو ليس له خادم فليتخذ له خادم، أو ليس له دابة فليتخذ دابة، ومن أصاب شيء غير ذلك فهو غال" (41).
- (ز) الزواج: ولذلك قرر الفقهاء أن من تمام الكفاية ما يأخذه الفقير ليتزوج به إذا لم تكن له زوجة واحتاج إلى النكاح (42)، وقال بعض الفقهاء أنه إذا لم تكفه زوجة واحدة زوج اثنين لأنه من تمام الكفاية (43).
- (ح) قضاء الديون: لقوله ﷺ: " أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفي وعليه دين فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته" (44).
- (ط) أدوات الحرفة: حيث أشار الفقهاء إلى حق الفرد المحتاج الذي يتقن حرفة أو مهنة في توفير أدوات الحرفة قلت قيمة ذلك أو كثرت (45).
- (ي) مؤنة الخادم لمن يحتاج إليه: نظراً لأن بعض الأفراد يعجزون عن خدمة أنفسهم وهؤلاء إذا تركوا بدون توفير خادم لهم فإنهم يتعرضون للمشقة الشديدة المرفوعة بنص الشارع وقد يتعرض المرضى للهلاك لذلك فإن توفير الخادم لهم يعتبر حقاً من حقوقهم.

(2) **الحاجات المعنوية:** لا يقتصر التكافل الاجتماعي في الفكر الإسلام على الحاجات المادية فقط وإنما يمتد إطراره ليشمل الحاجات المعنوية وتتعدد وتتوغل الحاجات المعنوية ويصعب حصرها، ومن هذه الحاجات المعنوية منها: سيادة الود والرحمة والألفة والإخلاص والنصيحة والتواصي بالصبر والرحمة وإجابة الداعي وعيادة المريض والسماحة في المعاملات والقضاء، كظم الغيظ وحسن الخلق وطلاقة الوجه، إفشاء السلام، التواضع

والمروءة، عفة اللسان، كف الجوارح عن الأذى ستر العيب والعورة، إصلاح ذات البين، الصدق في القول، الوفاء بالوعود والعهود أداء الأمانة، صيانة الحقوق (46).

ن. **الشعور بالمسؤولية الاجتماعية:** نقصد بقيمة الشعور بالمسؤولية الاجتماعية المرتبطة بالمشاركة الشعبية في عمليات تنمية المجتمع، تلك القيمة النابعة من داخل الإنسان تجاه الأعباء التي ارتضى لنفسه أن يتحمل أعباءها أمام نفسه وأمام الجماعة التي يعيش بداخلها لصالح المجتمع المراد إحداث تغيير إيجابي في من خلال تطوير وتنميته. وهي قيمة حقيقية نابعة من اتجاه اجتماعي ومبادئ ثقافية أخلاقية تستوجب النهوض بالواجب اتجاهها. يقول عنها الرسول ﷺ: "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته". وبهذا يكون جميع ما يتحمله الإنسان (فردا وجماعة) مسؤولية حياة الإنسان أمانة تتطلب المسؤولية، والدين أمانة يتطلب المسؤولية، والأبناء أمانة يتطلبون المسؤولية، والحرفة أمانة تتطلب المسؤولية.

والشعور بالمسؤولية ينشأ عند الفرد الإنساني من مصدرين أساسيين هما: المصدر الاجتماعي ويتمثل في جملة الخبرات الاجتماعية التي يمر بها الفرد أو من الأوامر والنواهي التي يتلقاها الصغار من الكبار خلال عملية نقل المعرفة. والمصدر الأخلاقي الذي وإن كان الفرد يعتمد على الخبرات الاجتماعية، إلا أنه يأخذ اتجاهًا ذاتيًا يشعر فيه بأنه هو مصدر أفعاله ومنشئها، وأنه هو السبب فيما ينتج عن أفعاله من نتائج، وبهذا يمكننا أن نحدد نوعين من المسؤولية هما:

النوع الأول: المسؤولية الاجتماعية: وهي مسؤولية الفرد عن أفعاله حيال السلطة الاجتماعية، وما تمثله من أعراف وتقاليد وعادات ورأي عام، وتتميز هذه المسؤولية بعودة السلطة فيها للقانون أو العرف، وتكون العبرة فيها بالضرر والنتائج.

النوع الثاني: المسؤولية الأخلاقية: وهي التي يشعر بها صاحب الفعل، إما بشعور الارتياح إذا قام بالواجب، أو بالندم إذا خالف بفعله أمر الواجب، وتشترط هذه المسؤولية العقل المميز بين الخير والشر. والحرية في اختيار أحدهما وتفضيله عن الآخر. وعلى الرغم من الفروق البادية بين المسؤوليتين، حيث نجد مثلاً أن المسؤولية الاجتماعية تهدف إلى مجرد إصلاح الفعل وتحقيق الفائدة. بينما تهدف المسؤولية الأخلاقية إلى تحقيق القيمة الذاتية للإنسان كإنسان. وتستمد قيمتها من جاذبية القيم الإنسانية في ذاتها. ولا تستمد من عادات المجتمع وتقاليد كما هو الحال في المسؤولية الاجتماعية. كما نلاحظ من جهة أخرى أن المسؤولية الاجتماعية وإن كانت لا تهدف سوى إلى تحقيق حد أدنى من السلامة والعدل إلا أنها بذلك

تحقق الحد الأدنى من الأخلاق في حياة الفرد والمجتمع. ولذلك فإن الاعتبارات الأخلاقية كثيراً ما تتدخل في تحديد المسؤولية؛ اجتماعية كانت أو أخلاقية.

وهناك خطوات عملية لتعزيز المسؤولية لدى الشخص الراغب في تحمل المسؤولية

هي:

- (1) التحلي بالمسؤولية الذاتية.
- (2) قيادة نفسك نحو المسؤولية الذاتية من خلال معرفة حقيقية تناسب قدراتك وتساهل ظروفك الحياتية.
- (3) تحديد أدوارك ومسئولياتك.
- (4) تنفيذ التزاماتك ومسئولياتك المنوطة بك وأداء أدوارك بأمانة.
- (5) استخدام المعارف والمهارات اللازمة.
- (6) إتباع سلوكيات معينة تتناسب ذلك الموقف.
- (7) الحرص على فهم الأمور وحقيقتها قبل الحكم عليها.
- (8) التعرف على التحديات والمشاكل المتوقعة ووضع الحلول المناسبة لها.
- (9) اتخاذ القرارات المهمة وتحديد خطة زمنية محددة لتنفيذها.
- (10) اتخاذ موقف ايجابي تجاه الظروف الحياتية الصعبة.
- (11) وضع الأولويات وتحديد الأعمال والمهام المطلوب تنفيذها.
- (12) التحلي بالمرونة اللازمة للتعامل مع المتغيرات المختلفة.
- (13) المشاركة في النشاطات التنقيفية المختلفة التي تعزز مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

س. الولاء و الانتماء والإخلاص للوطن: الولاء Loyalty والمقصود به شعور الفرد بالارتباط العاطفي القوي تجاه المنظمة. والشعور بالانتماء للوطن من أهم دعائمه، والتي تحافظ على استقراره ونموه، وهو يشير إلى مدى شعور الأفراد بالانتماء إلى وطنهم، ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال (المشاركة الإيجابية في أنشطة المجتمع، الدفاع عن مصالح الوطن، الشعور بالفخر والاعتزاز بالانتماء للوطن، المحافظة على ممتلكاته، وكل هذه المؤشرات يمكن أن تقاس ويُستدل عليها. فأساس الانتماء هو المشاركة، وحث الآخرين على التعاون معهم لمواجهة المشكلات، ووضع البرامج المناسبة لمواجهةها.

والانتماء يبدأ تصاعدياً بانتماء الإنسان لنفسه، من خلال سعيه لأن يكون الأفضل؛ بتمتية مهاراته وقدراته، وإثبات نجاحه وثقوّه، باعتبار أن هذا النجاح والتفوق وسيلة مثلى

للتواصل مع غيره، وإذكاء روح المنافسة الإيجابية، ثم بالانتماء إلى أسرته (وطنه الصغير)، من خلال الترابط العائلي وتنمية روح المشاركة بوجدٍ وحب وتآلفٍ وتناغم، وبداية الإحساس بالمسؤولية الجماعية، ثم بالانتماء إلى المجتمع الصغير وهو المدرسة والجامعة للطالب، والوظيفة والعمل إلى من تخطى تلك المرحلة، ويظهر ملمح هذا الانتماء جلياً في الإحساس بالفخر لانتمائك إلى مدرسة كذا أو جامعة كذا، أو العمل في شركة ما، والدفاع عن هذا الكيان الذي ينتسب إليه، وعدم قبول أي مساسٍ به، فأى انتقاص من قدره يعده انتقاصاً لقدره وقيمه الذاتية...، ثم بالانتماء للوطن الكبير، وهو الذي يفرز حباً فَيَاصُ للوطن، يعده الرسول الكريم ﷺ (شُعبَة من شُعبِ الإيمان).

والولاء يعني ترجمة الشعور بالانتماء على أرضية العمل والسلوك الفردي والجماعي للمواطنين، وبما يعني الإخلاص في العمل للوطن والتفاني من أجله، مع استعداده للتضحية في سبيل ذلك بدمه عندما يطلب منه.

والولاء هو انتماء وعلاقة بالناس وبالأفكار وبالقيم، والولاء للقيم والبر بالوطن والمواطنين. قيمة يُركبها الشرع والعقل، وعلى المسلم أن يهجر السوء.

فالانتماء للوطن هو مؤشر لقوة الشعوب وتماسكها، والقاعدة التي يركز عليها بناء وتنمية المجتمعات، وهناك عدة عوامل تؤثر أو تتأثر بالانتماء للوطن، ومن أهم عوامل تعزيز الانتماء هي:

(1) **التربية:** التربية بمفهومها الواسع؛ هي مصدر أساسي في النمو الفكري والشخصي، والاجتماعي والسياسي، والروحي والبدني، والتربية المقصودة . (المدرسة) . هي الممثل الرئيسي للقيام بمثل هذه المهمة من خلال المعلم والمنهج المدرسي، وبيئة المدرسة والنشاطات الصفية التي تقوم بأدوار مهمة جداً في تعزيز الولاء والمواطنة الحقة، والتي تشرك من خلالها الطلاب في النشاطات والأعمال المختلفة.

إن الانتماء للوطن من أهم القيم التي يجب على المؤسسات التربوية أن تحرص على تنميتها لدى الطلاب؛ نظراً لما يترتب عليها من سلوكيات إيجابية، ينبغي غرسها في نفوس الناشئة.

(2) **الأسرة:** عامل الأسرة ربما يعده بعضهم أهم من أي عامل آخر، بحكم أن كلاً منا يولد ويعيش ويتربى داخل الأسرة أولاً وأخيراً، بل ويتعلم ويتشرب كثيراً من القيم والعادات والسلوكيات من داخل الأسرة.

الهوامش:

- 1 ومن ثم البحث عن تفسيرات للثقافة ترد الأفعال إلى معانيها أو تربط الأفعال بتلك المعاني بدلا من محاولة رد السلوك إلى محددات تطويرية أو انتشارية أو سوسيوبيولوجية كثيرا ما تنتهي إلى إصدار أحكام مبهمة وغامضة، أو غير واضحة على أقل تقدير. أنظر: أحمد أبو زيد، الرموز والرمزية: دراسة في المفاهيم، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية القاهرة، مايو 1991م، ص 149.148.
- 2 تشير كلمة "الوعي" إلى الشكل الطبيعي والمعتاد الذي يتناول من خلاله الناس القانون متمثلاً في سلوكهم وأحاديثهم وإدراكهم للعالم من حولهم. وبناء على ذلك لا تعنى كلمة الوعي هنا مجرد الأفعال المتعمدة والمقصود ولكن العادات والتقاليد السائدة أيضاً.
- ويعرف Jean comaroff بأنه: إدراك متضمن في التطبيق الفعلي للدستور والقانون في الحياة اليومية، كجزء أصيل من فعل أي حدث تحكمه الثقافة الاجتماعية بكافة صورها.
- sally Engle Merry، Getting Justice and Getting Even: Legal consciousness among working – class Americans، Chicago and London، U. S.A, 1990، p.3.
- 3 يشير الضبط الاجتماعي social control إلى الطريقة التي من خلالها يبقى أعضاء المجتمع على النظام order في المجتمع ومن خلالها يمكن التنبؤ بسلوك الأفراد. وهناك أشكال عديدة للضبط الاجتماعي ويعد القانون أحد هذه الأشكال.
- 4 يرى "إميل دوركايم" أن المعايير الشرعية في المجتمعات البسيطة مثل المجتمعات القروية Thihال. villager أو المدن الصغيرة تكون متوافقة بصورة كبيرة مع المعايير الاجتماعية وذلك بالمقارنة بالمجتمعات الكبيرة والمعقدة.
- 5 على خليل مصطفى أبو العينين،: القيم الإسلامية والتربية. دراسة في طبيعة القيم ومصادرها ودور التربية الإسلامية في تكوينها وتنميتها، مكتبة إبراهيم حليبي، المدينة المنورة، 1988م، ص 34.
- 6 محمود عمر محمد، الوعي التنموي والرخاء، 2009/5/16م، المصدر: العرب أون لاين.
- 7 محمود عمر محمد، الوعي التنموي والرخاء، 2009/5/16م، المصدر: العرب أون لاين.
- 8 الدوري زكريا مطلق، صالح أحمد علي. إدارة التمكين و اقتصاديات الثقة في منظمات أعمال الألفية الثالثة. عمان: دار النيازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2009، ص ص 257.259.
- 9 إيمان على مهران، كبار السن والموروث الشعبي، مكتبة الأنجلو المصرية، 2012م، ص 59.57.
- 10 عزة أحمد صيام، مشاركة كبار السن في إدارة شئون القرية: مع إشارة خاصة إلى أساليب حل النزاع، مؤتمر: القرية المصرية: الواقع والمستقبل، 12.10 أبريل 1994م، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية، 1996م.
- 11 قاموس المعاني الجامع، مادة (استقلال).

- 12 إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، 2001م.
- 13 العدالة الاجتماعية فكرة واقعية مقوماتها المساواة والحرية وتكافؤ الفرص خصوصاً في مجال الولوج إلى الخدمات الاجتماعية والتشغيل. وهي قيمة وليست مسألة غيبية إلا أن تطبيقها يكون نسبياً، ويتنّضح معالمها في المساواة بين الناس، وفي الكفاية والعدل، وفي الرّخاء، وفي حرية الفرد.
- 14 سورة النحل، الآية (90).
- 15 سورة النساء، الآية (58).
- 16 سورة الشورى، الآية (38).
- 17 سورة آل عمران، الآية (159).
- 18 محمد احمد داني، 2008م، ص242-236.
- 19 محمد الصغير جنحار وآخرون، "التنمية الديمقراطية والفعل الجمعي بالمغرب"، عناصر التحليل ومحاور التدخل، ص121.
- 20 مداخلة محمد العلال: "الأبعاد الشمولية للديمقراطية المحلية والتنمية"، ندوة بعنوان الديمقراطية المحلية، الوحدة الوطنية والتنمية، منشورات شركة أوداد للاتصال 2001 ص 2021.
- 21 عبد العظيم عثمان أحمد الإمام، دور المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية الريفية في إفريقيا، دراسات إفريقية، ع123.
- 22 المرجع السابق نفسه.
- 23 عبد الباسط عبد المعطي، المجتمع المدني وأهداف التنمية البشرية في المجتمع العربي، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي، الإسكندرية، 1996م، ص34.
- 24 محمد الغيلاني، المجتمع المدني . حججه، مفارقاته، ومصائره هل سيتم الاحتفاظ بها؟، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2004م، ص192.
- 25 Contribution à une sociologie de l'association Bruno HAUTENNE
-http:// www.cairn. info/ revue-pensee-plurielle – 2004 - 1-page-11.htm
- 26 ولأن الحوار يحتم وجود الآخر، فلا بد من تعريف الآخر. وهو تعريف لا يمكن أن يتم في معزل عن الأنا. إن فهم الآخر، ثم التفاهم معه، لا يتحققان من دون أن تتسع الأنا له. وبالتالي، كلما سما الإنسان وترفع عن أنانيته، أوجد في ذاته مكاناً أرحب للآخر. إن الحقيقة ليست في الأنا. فهي تتكامل مع الآخر، حتى في نسبيتها. وهي لا تكتمل في إطلاقيتها إلا بالله. والحوار مع الآخر اكتشاف للأنا وإضاءة ساطعة على الثغر والنواقص التي لا تخلو منها شخصية إنسانية. ولذلك يقول الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر: "الآخر هو وسيط بيني وبين نفسي، وهو مفتاح لفهم ذاتي والإحساس بوجودي".
- 27 سورة الحجرات، الآية (13).

- 28 مجمع اللغة العربية، " المعجم الوجيز "، القاهرة، 1993م، ص537.
- 29 للمزيد أنظر: ربيع الروبي، التكافل الاجتماعي في القرآن الكريم تحليل اقتصادي فقهي، مطبوعات مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، القاهرة، 1419هـ، ص8 وما بعدها.
- 30 سورة آل عمران، الآية (44).
- 31 الإمام مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي، ج18، المطبعة المصرية، ص13.
- 32 أشرف أبوالعزم العماوي، الجوانب المالية للتكافل الاجتماعي في ضوء الفكر والتطبيق الإسلامي، مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، في الفترة من 15.13 أكتوبر 2002م، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.
- 33 المرجع السابق نفسه.
- 34 المرجع السابق نفسه.
- 35 ربيع الروبي، التكافل الاجتماعي في القرآن الكريم، مرجع سابق، ص29.
- 36 سورة المائدة، الآية (2).
- 37 ابن زكريا النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، ج3، القاهرة، المطبعة المصرية، ص130.131.
- 38 ابن الجوزية، سيرة عمر بن الخطاب، القاهرة، المطبعة التجارية الكبرى، ص101.
- 39 أشرف أبوالعزم العماوي، الجوانب المالية للتكافل الاجتماعي في ضوء الفكر والتطبيق الإسلامي، مرجع سبق ذكره.
- 40 يوسف إبراهيم، النفقات العامة في الإسلام: دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص344.
- 41 الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، المستند، ج4، مرجع سابق، ص229.
- 42 حاشية الروض المربع، 400/1.
- 43 يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مكتبة وهبه، ط3، ص90.
- 44 مطالب أولى النهى، 147/2.
- 44 الإمام مسلم، "صحيح مسلم"، ج3، بيروت. دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ، ص1237.
- 45 النووي، المجموع شرح المذهب للشيرازي، مرجع سابق، ج6، ص193.195.
- 46 ربيع الروبي، التكافل الاجتماعي في القرآن الكريم، مرجع سابق، ص84 وما بعدها.